قضايا

ثمّة حديث عن مؤتمر تأسيسي يعيد صوغ دستور حديث للبنانيين. هل يُعاد بناء لبنان على قاعدة الاعتراف الدستوري بجميع طوائفه؟ أم يؤسّس على قاعدة عدم الاعتراف الدستوري بالطوائف والمذاهب، بل السير نحو دولةٍ عصريةٍ يكون فيها للقوانين العَلمانية الشأن الأساس في إدارة الحياة السياسية. هنا الجزء الأول من قراءة صقر أبو فخر

عن شرذمة الشعب وشراسة الطوائف وواحدية الدولة

أفكار قديمة للبنان جديد [2/1]

صقر أبو فخر

فتاة لبنانية خلال مظاهرة ضد النظام في ساحة الشهداء في بيروت 19/ 10/ 2019 (فرانس برس)

تحتدم في لبنان، في هذه الفترة، مناقشات حامية في شأن إمكان عقد مؤتمر تأسيسي يعيد صوغ دستور حديث للبنانيين، استنادًا إلى التطورات التراجيدية الجارية اليوم. بيد أن هذه المناقشات ما زالت محصورة في نطاق محدود، وإن يكن الإفصاح عنها ليس أمرًا خافيًا، حيث تتردّد عبارات الحياد والفيدرالية بالصوت الجهير، وقريبًا بالصوت الأجهر. والسؤال المباشر الذي يقضّ مضاجع كثيرين: هل يُعاد بناء لبنان جديد على قاعدة الاعتراف الدستوري بجميع طوائفه، وبأن لبنان بلد متعدّد الطوائف؟ أم يؤسّس على قاعدة عدم الاعتراف الدستوري بالطوائف والمذاهب، بل السير بوعي ومثابرة نحو دولةٍ عصريةٍ يكون فيها للقوانين العَلمانية الشأن الأساس في إدارة الحياة السياسية، خصوصًا قوانين الأحوال الشخصية والانتخاب والأحزاب، على أن تُراعى المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، مهما بلغ عدد المسيحيين الذين يتناقصون سنة بعد سنة، حتى وصلوا اليوم إلى نحو 34% من سكان لبنان؟

ماذا يختلف «لبنان العلماني الجديد» المتخيّل هذا عن لبنان الطائفي القديم؟ الجواب، استنادًا إلى الأفكار المعروضة في هذا الميدان، أن الفارق بين لبنان القديم، ذي التجربة السيئة والعقيمة والمولّدة للحروب الأهلية، ولبنان الجديد الذي تُعرض ملامحه اليوم للنقاش والسجال، محدود جدًا، كأنما النخب اللبنانية ما برحت تعيد إنتاج دولةٍ، لا من رحم لبنان البالي، بل دولةٍ على غرار لبنان البالي ودولته العتيقة المندثرة مع تعديلاتٍ غير جذرية تلائم الطوائف المتقاتلة. أي أن هذه النخب ما فتئتْ تدور في الدائرة نفسها، وعاجزة عن الخروج منها. والمؤكّد أن لبنان سيبقى، والحال هذه، في دوامةٍ لا تنتهي، ما دام الثدي الذي كان يرضع منه قد جفّ، وما دام الضرع الذي كان يرتوي منه قد انقطع. والمقصود بالضرع والثدي هنا هو الارتباط التاريخي الحيوي بنطاق لبنان القومي، غير أن بعض اللبنانيين يفقدون الوعي فورًا حين نتكلم على فكرة النطاق القومي، ويرون في ذلك إشارة إلى سورية. نعم؛ سورية هي مدخل النطاق القومي وبوابته الأصلية. والمقصود سورية الباقية، أي المجتمع والترابط البشري والجغرافي والارتباط المصلحي والاقتصادي وطرق المواصلات والمصالح المشتركة. أما سورية الحكم والحكومات والنظم والسياسات والمخابرات فهي المتغيرة، وسواها هو الثابت. ومع ذلك، فإن كثيرين يمتعضون حين نشدّد على ارتباط لبنان بنطاقه القومي كشأن طبيعي، لأن مَن يديم النظر في خريطة المنطقة يدرك أن لبنان قطعةٌ من هذا النطاق، ولا يستطيع العيش والاستمرار بالانفصال عنه، وهو ما يجري العمل عليه اليوم في مقولات الحياد والفيدرالية. وفي الوقت ذاته، لا يتورّع بعض من هؤلاء «الممتعضين» علانية عن السعي إلى ربط لبنان بإيران مثلًا، أو بالولايات المتحدة الأميركية، أو بتركيا، وحتى بإسرائيل؛ والفارق كبير.

المؤتمر التأسيسي الذي يدور الكلام عليه اليوم، يعني، في المبنى والمعنى، إعادة توزيع الثروة والسلطة على الطوائف اللبنانية، بحسب أوزانها النوعية الناشئة، بحيث يقتطع الشيعة المدججون بالسلاح، والموسومون بالتفلت وعدم الانصياع لقوانين الدولة ومتطلبات العيش في وطن مع بقية الناس، حصة إضافية، وهو ما يجعل الطوائف الأخرى تستنفر بقوة، وتطلب الحماية من الخارج في مواجهة السلاح في الداخل، لأن زيادة حصة الشيعة تعني، بدهيًا، نقصان حُصص الطوائف الأخرى.

يختلفون على أي أمر

لبنان بلد متعدّد الأديان، مثل سورية والعراق وفلسطين، أي أن تلك المجتمعات ليست وحيدة الدين، مثل السعودية أو الجزائر على سبيل المثال، بل تضم مؤمنين يتبعون ديانات عدة غير الديانات الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام. ففي العراق هناك الصابئة والإيزيدية والصارلية والشبَك والكاكائية، وفي سورية الأحمدية والبهائية والإيزيدية.. وهكذا. أما في لبنان فالمشكلة تكمن، بالدرجة الأولى، في تعدّد أديانه، وهو شأن طبيعي، بل في انقسامه على أساس طائفي حيث بلغ عدد الطوائف فيه 19 طائفة، بعد إضافة العلويين بصورة رسمية إلى طوائفه القديمة، ومع بقاء البهائيين بلا اعتراف رسمي بهم. إذًا، إن القول بالتعدّدية الدينية في لبنان لا يضيف شيئًا إلى وصف الحال. لكن المسألة أكثر تعقيدًا من الوصف الخارجي؛ المشكلة في عسر قبول أتباع تلك الديانات العيش معًا في دولة واحدة، وفي مجتمع واحد، وتحت قوانين واحدة، وفي ظل مساواة كاملة. برهنت التجربة اللبنانية المديدة عن أن هذا الطموح غير متوفر لدى الشعب اللبناني. وخلال مائة سنة منذ تأسيس جمهورية لبنان في سنة 1920 لم يتفق اللبنانيون على أي أمر ألبتة؛ فقد اختلفوا على استقلال لبنان، فرفض بعضهم هذا الكيان الجديد وطالب بالانضمام إلى سورية، وسعى بعضهم الآخر، بكل قوته، إلى فصل لبنان عن سورية، ونجح في ذلك. واختلفوا على الموقف من جمال عبد الناصر وسياسته وفكرة العروبة، فانفجرت حوادث 1958 المسلحة. ثم اختلفوا على العمل الفدائي الفلسطيني، فاندلعت حوادث عام 1969 التي كانت مقدّمة للحرب الأهلية المدمّرة في 1975 والتي استمرت حرائقها حتى 1990. وما برح اللبنانيون، حتى هذه اللحظة، يختلفون على كل شيء: سلاح حزب الله، وشكل الدولة، وحصص الطوائف فيها، وهي الكلمة المرادفة للسلطة والثروة المخصصتين لكل طائفة. وكلما اختلّ الميزان الديموغرافي اندلعت الصراعات في شأن إعادة توزيع الحصص، وهو ما كان من أمر الصراع الدامي في سنة 1860 في ما سُمّي بعد ذلك «متصرفية جبل لبنان»، إذ إن تزايد عدد الفلاحين الموارنة كان السبب الرئيس في الحرب التي نشبت بين الدروز والموارنة آنذاك.

الثنائيات المهلكة

نشأ الكيان السياسي اللبناني المستقل في سنة 1943 على أيدي الاستعمار الفرنسي، وبُنيَ على ثنائية مارونية - سنية، بغلبة مارونية ساحقة تعكس اتفاقًا فرنسيًا - إنكليزيًا في الوقت نفسه، فقد أحرز الموارنة، جرّاء تلك التسوية، جميع مواقع اتخاذ القرار في الدولة الجديدة: رئاسة الجمهورية (القرار السياسي)، قيادة الجيش (القرار العسكري)، مخابرات الجيش والأمن العام (القرار الأمني)،

> المؤتمر التأسيسي الذي يدور الكلام عليه اليوم، يعني، في المبنى والمعنى، إعادة توزيع الثروة والسلطة على الطوائف اللبنانية
>
> من المحال إرساء نظام لبناني سياسي مستقر ومستدام بين الطوائف اللبنانية الرئيسة

حاكمية المصرف المركزي (القرار المالي)، رئاسة مجلس القضاء الأعلى (القرار القضائي)، علاوة على مواقع سياسية وإدارية رفيعة تُركت للمسيحيين الآخرين، مثل قيادة قوى الأمن الداخلي ووزارة المال وغيرهما. وكان رئيس مجلس الوزراء السُني مجرّد «باشكاتب» لدى رئيس الجمهورية وفريق عمله، بحسب تعابير رؤساء الحكومات الذين تعاقبوا على الحكم منذ عهد سامي الصلح حتى اتفاق الطائف. وقد احتاج تعديل تلك الحال 47 سنة تخللتها حرب أهلية استمرت 15 سنة. وكانت المارونية السياسية (المؤلفة من جميع الطوائف الأخرى) قد فجّرت تلك الحرب، لتعديل موازين القوى لمصلحتها جرّاء تخوّفها من صعود اليسار اللبناني، ممثلًا آنذاك بالحركة الوطنية اللبنانية التي قادها كمال جنبلاط، لكنها خرجت من تلك الحرب مهمشّة وخاسرة، مع أن اليسار اللبناني والحركة الوطنية خرجا خاسرَيْن.

واليوم، بعد صعود الشيعة في سُلّم الكيان اللبناني، وبعد انحسار نفوذ المارونية السياسية، يحتاج الاعتراف الدستوري بالحصة الجديدة للشيعة، كما يبدو لي، حربًا جديدة، لأن تلك الحصة ستُنتزع من حصص الطوائف الأخرى، ويحتاج أيضًا مؤتمرًا تأسيسيًا لترسيخ شرعية حصة الشيعة في الكيان اللبناني، وهو ما ترفضه جميع الطوائف الأخرى. والطوائف المسلحة في لبنان هي جبلية في الأساس (الموارنة والدروز والشيعة أخيرًا). أما الطوائف المدينية (السُنّة والأرثوذكس والكاثوليك) فلم تؤسّس مليشيات، ولم تنخرط في الحرب الأهلية مباشرة، لأن مصالحها التجارية كانت تقتضي الوقوف إلى جانب الدار، لكنها دعمت، بقدر أو بآخر، هذا الطرف أو ذاك، ودائمًا بحسب مقتضيات المصالح، وما تفرضه علاقاتها بهذه الطائفة أو تلك الدولة. والحرب الأهلية دائرة الآن في لبنان بجلاء ما بعده جلاء، لكن من دون استعمال السلاح، وإنْ تكن الأمور تجري تحت التهديد باستعمال السلاح، وهذه حالٌ لا يمكنها أن تستمر طويلًا. وإذا تجرّأت الشيعية السياسية المحدثة (وهي مؤلفة من عدة طوائف) على المجازفة في خوض مغامرةٍ عسكريةٍ لفرض دستور جديد بالقوة، ويُقصد بذلك المؤتمر التأسيسي المقترح، فالأرجح أن تخرج منها بخسران عظيم، جرّاء تحالف جميع الطوائف الأخرى عليها، إلا في حالة واحدة، أن تصبح إيران حاكمة في دمشق وحدها، وهو أمرٌ يقارب المحال.

يلوح لكاتب هذه المطالعة أن من المحال إرساء نظام لبناني سياسي مستقر ومستدام بين الطوائف اللبنانية الرئيسة، فالطوائف ليست جماعاتٍ من المؤمنين، بل أشبه بالأمم التي تمتلك السطوة والسيطرة على الرعايا والمصالح والثروات والمناصب. ومن دون الاتفاق على رسم الحصص السياسية والمصالح بدقة، فإن القوي يستطيع أن يأكل، في أحوال مواتية، حصص الطوائف الأخرى أو جانبًا منها. ولا حلّ على الإطلاق لصراعات الطوائف في لبنان، خصوصًا أن كل طائفة لا تعدم وجود دولةٍ خارجية تشد أزرها وتدعمها وتجند قواها السياسية لخدمتها. وهذا ما كان من شأن فرنسا حامية الموارنة والكاثوليك قديمًا، وروسيا حامية الأرثوذكس، وتركيا حامية السُنة، وبريطانيا حامية الدروز. واليوم تحمي إيران الشيعة، وتحمي الولايات المتحدة وأوروبا المسيحيين، وتحمي السعودية السُنة.

ما الخيارات؟

لا توجد خياراتٌ أمام اللبنانيين للخروج من صراعاتهم الطائفية إلا بتأسيس دولةٍ فوق الطوائف، أي دولة عَلمانية ديمقراطية قائمة على فكرة المواطنة المتساوية والحريات، وملتزمة القضية الفلسطينية، ومنتمية إلى النطاق العربي. وهذه مهمةٌ تبدو مستحيلة، لأن الطوائف اللبنانية ما برحت تتصدّى لهذه الفكرة بكل قواها، لإدراكها أن من شأن الدولة العَلمانية أن تنتزع من تلك الطوائف المنغلقة سيطرتها على حياة الناس وآخرتهم، خصوصًا في مجال الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والإرث والأوقاف). والدولة القديمة في لبنان كانت دومًا أضعف من طوائفها، فيما الدولة الحامية قديمًا، والراعية حديثًا، يجب أن تكون أقوى من جميع طوائفها. ومن غير المتوقع أن تنحو هذه الطوائف المسلحة والمتعصبة، والكارهة للآخر المختلف عنها، إلى تأسيس دولة عَلمانية حديثة بالاقتناع المنطقي. والتجربة العالمية شبه الوحيدة التي نجحت في هذا المجال هي التجربة الأميركية، حيث أسّس نفر من المؤمنين، مختلفي العقائد الإيمانية والانتماء الكنسي، دولة فوق الكنائس المتنازعة. لقد خشي المنتمون إلى الكنائس الأميركية المختلفة (نحو ألف كنيسة اليوم) أن يصبح للدولة كنيسة تسيطر على البلاد، وتُقصي بقية الكنائس عن الحيّز العام، فاختاروا، تحت ضغط الواقع، أن يؤسّسوا دولة علمانية، أي دولة بلا كنيسة، فالولايات المتحدة الأميركية، بهذا المعنى، دولة عَلمانية، بدستورها وقوانينها، أسسها مؤمنون، وبعضهم متعصّبون لكنائسهم. لكن تلك الدولة تطوّرت، بالتدريج، في سياق مستقل عن الطوائف الدينية الموجودة فيها، وطوّرت لنفسها «دينًا مدنيًا» مزيجًا من المُثل الأخلاقية المسيحية والقيم العلمانية، لكنه ليس دينًا، وليس لاهوتًا.

هل يمكن أن تنشأ في لبنان دولة فوق طوائفها ومستقلة عنها؟ من المحال الإجابة عن هذا التساؤل، ومن المحال أن تنشأ مثل هذه الدولة إلا في حالة وحيدة، أن يُرغِمَ الانهيارُ الكبير في المال والاقتصاد والإدارة والسياسة الطوائفَ على السير بهذا الخيار تحت العصا الدولية هذه المرّة، أي في معمعان التدخل الخارجي. ومن دون ذلك، فإن دماءً كثيرة ستسيل، فالطوائف جماعات عضوية لها مصالحها المتشعبة، ولا يشكل الإيمان الديني إلا عنصرًا هشًا في تقرير السياسات العامة، لكنه شديد الأهمية في تكوين هوية الطوائف، وانتماء أبناء هذه الطوائف إلى هوياتهم القاتلة، بوصفهم جماعات عضوية ووظيفية. ففي هذه البلاد، كانت التطورات الحاسمة تأتي بعد الحروب المسلحة في معظم الأحيان، فقد فرضت الدول الست الكبرى في سنة 1861 بروتوكول متصرفية جبل لبنان بعد الحرب الأهلية في سنة 1860. وفرضت فرنسا صيغة «لبنان الكبير» (جبل لبنان وما اقتُطع من الشام مثل بيروت وطرابلس وصيدا وحاصبيا وبعلبك وعكار) بعد هزيمة جيش الملك فيصل الأول في معركة ميسلون في سنة 1920. وفرضت الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية وسورية اتفاق الطائف في خاتمة الحرب الأهلية اللبنانية. وحتى اتفاق الدوحة، وهو تفصيل، ما كان ممكنًا لولا هجوم حزب الله وحركة أمل على مدينة بيروت في 2008/5/7. والآن، أي تعديل على اتفاق الطائف من خلال عَقد مؤتمر تأسيسي لصوغ دستور جديد قائم على المثالثة بدلًا من المناصفة، وهو مطلبٌ غير معلن لأوساط مهمة من الشيعة، لن يمر بهدوء من خلال التفاوض الطبيعي، ودونه حروبٌ طائفية مدمرة، ومن غير الممكن أن نعرف نتائجها منذ الآن.

(كاتب عربي)

دولة علمانية أم طائفية؟

لا توجد خيارات أمام اللبنانيين للخروج من صراعاتهم الطائفية إلا بتأسيس دولة فوق الطوائف، أي دولة علمانية ديمقراطية قائمة على فكرة المواطنة المتساوية والحريات، وملتزمة القضية الفلسطينية، ومنتمية إلى النطاق العربي. وهذه مهمة تبدو مستحيلة، لأن الطوائف اللبنانية ما برحت تتصدى لهذه الفكرة بكل قواها، لإدراكها ان من شأن الدولة العلمانية ان تنتزع من تلك الطوائف المنغلقة سيطرتها على حياة الناس وآخرتهم، خصوصا في مجال الأحوال الشخصية.